**01-المناهج العقلية**

تتمثل المناهج العقلية في : المنهج الاستقرائي ــ المنهج الاستنباطي ــ المنهج الاستدلالي ــ المنهج التحليلي ــ المنهج الجدلي (المنهج الدياليكتيكي ).

**أــالمنهج الاستقرائي**

*** مفهومه**

إن كلمة استقراء هي ترجمة للكلمة اليونانية Enay Wyn، والتي تعني "يقود أو يسوق".

يقصد بها قيادة العقل بعملية تؤدي إلى وصول إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزيئات التي تخضع لإدراكنا الحسي، لمعطيات موجودة في العالم المادي أو الخارجي[1].

و قد عرف الفيلسوف أرسطو الاستقراء أنه : "الانتقال من الجزيئات إلى الكليات"[2].

بناء على ذلك، الاستقراء هو كل انتقال من الجزيئات إلى الكليات، أو هو كل انتقال من الخاص إلى العام[3].

يقوم المنهج الاستقرائي على الوصف الدقيق لموضوعات معينة، و بعدها يقوم بتفسير التغيرات بالانتقال من تفسير المظاهر الخارجية إلى المظاهر الداخلية، بمعنى إيجاد العلاقة السببية بين السبب والمتسبب فيه، و ذلك بإتباع خطوات معينة، تبدأ بملاحظة الظواهر، ثم وضع فرضيات بخصوصها، بعدها القيام بالتجربة، للتحقق من صدق الفرضيات، التي تصبح في الأخير قانونا أو مبدأ[4].

***الهدف من إتباع المنهج الاستقرائي**

يهدف المنهج الاستقرائي إلى التوصل لإجابات عن الأسئلة التقليدية المتمثلة في : من، ماذا، متى، كيف، أين و لماذا.

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص. 146.

[2] حسين فريجة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2009، ص. 83.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص.32.

[4] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 83.

مثال ذلك، أن يقوم الباحث القانوني بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية، المتشابهة دراسة معمقة، بهدف الكشف عن أوجه الشبه بينها، وذلك عن طريق الربط بين السبب والمتسبب فيه، للوصول بعد ذلك إلى وضع مبدأ عام أو قاعدة عامة أو نظرية عامة، تحكم هذه المسائل[5].

***أنواع الاستقراء**

يمكن تقسيم الاستقراء إلى نوعين :

**1-الاستقراء التام:** هو انتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة، إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة [6]، استعمله الفيلسوف أرسطو في دراسته للدولة والحكومة، حيث ينتقل من الجزء إلى الكل، فالجزء هو الأسرة و القرية أما الكل يتمثل في الدولة، وهي حسب أرسطو عبارة عن نتاج تطور تاريخي مر بمراحل اجتماعية للوصول إلى مرحلة الدولة : الأسرة، القرية، الدولة، إذن و حسب منطق أرسطو تمثل كلا من الأسرة والقرية، الظاهرة الجزئية، في حين تمثل الدولة الظاهرة الكلية[7].

**2-الاستقراء الناقص:** هو انتقال الفكر من الحكم على بعض الجزيئات التي يتكون منها النوع إلى حكم كلي يتناول كل النوع[8].

***خصائص المنهج الاستقرائي**

**1-المنهج الاستقرائي منهج موضوعي :** فهو يستند على الأسس التي توجد في مختلف العلوم، وهي إما قياسية، كما هو عليه الحال في علم الرياضيات، و إما تجريبية، كما هو عليه الحال في العلوم الطبيعية، أو إنسانية، كما هو عليه الحال في علم الاجتماع، فهو إذن منطق متخصص يدرس الطرق الخاصة التي تتبع في كل علم من العلوم.

**2-المنهج الاستقرائي منهج نسبي :** لأن الأحكام التي يتم التوصل إليها بإتباعه هي ليست مطلقة، فالعلم متجدد، والحقائق ليست نهائية[9].

---

[5] صالح طليس، المرجع السابق، ص. 34.

[6] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص. 147.

[7] حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص.72.

[8] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، نفس المرجع، ص. 147.

***خطوات المنهج الاستقرائي**

يمر المنهج الاستقرائي بثلاث خطوات :

**1-الملاحظة :** تتم عن طريق جمع المعلومات الكافية للظاهرة أو الواقعة محل الدراسة، والتركيز على جوهرها و لبها، باستخدام أجهزة و وسائل علمية، مع أخذ بعين الاعتبار الحرص والحذر في التفسير، و الابتعاد عن الذاتية و الحكم بكل موضوعية، و الاستعانة بالخبرات السابقة.

**2-الفرضية:** هي تفسير مؤقت للظاهرة أو الواقعة موضوع الدراسة، لا يشترط فيها أن تكون صحيحة و قطعية، بل يكفي أن تكون قابلة للتحقيق، و أن تكون واقعية و ليست مستحيلة، و يجب أن تكون متعددة، كي يتمكن الباحث من استبعاد الفرضيات غير المتفقة مع الواقع، و يجب أن تكون تلك الفرضيات قابلة لإجراء الاختبارات عليها.

**3-التجربة:** و هي وسيلة أساسية للتأكد من صحة الفرضيات و التحقق من صحة وصدق النتائج، فإن تأكد صدق الافتراض أصبح قانونا أو مبدأ أو نظرية[10].

هكذا، يمكن استنتاج أن الدراسات القانونية يمكن أن تبدأ بدراسة الجزء أو الخاص، و تنتقل منه إلى دراسة الكل أو العام، لأنها دراسات واقعية، علمية، تطبيقية و اجتماعية، تتميز بالتغير والتفاعل المباشر مع الواقع المعاش، و السريع التطور[11].

**ب-المنهج الاستنباطي**

***مفهومه**

الاستنباط هو مجموعة عمليات ذهنية تدور جميعها في العقل، بعيدة عن الواقع، يحاول من خلالها الباحث إثبات أن ما يصدق على الكل، يصدق على الجزء، و كذا إثبات أن الجزء يقع ضمن الكل[12].

---

[9] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 78-79.

[10] حسين فريجة، نفس المرجع ، ص. 76-77-78.

[11] صالح طليس، المرجع السابق، ص. 33.

[12] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص. 146.

الاستنباط هو ذلك الاستدلال الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء، بمعنى الدراسة الكلية لظاهرة أو واقعة معينة، و صولا إلى جزئياتها[13].

بناء على ذلك، الاستنباط هو كل انتقال من الكليات إلى الجزيئات، أو هو كل انتقال من العام إلى الخاص.

***الهدف من إتباع المنهج الاستنباطي**

يهدف المنهج الاستنباطي إلى التوصل لإجابات عن الأسئلة الفرعية التي تنبثق عن الظاهرة أو الواقعة العامة.

مثال ذلك، أن يقوم الباحث القانوني بدراسة المبادئ القانونية المنصوص عليها في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، كمبدأ شخصية العقوبة، و مبدأ الاقتناع القضائي، للتوصل إلى شخص الجاني وأدلة الإثبات الممكن استعمالها ضده لإدانته.

***خصائص المنهج الاستنباطي**

**1-المنهج الاستنباطي منهج عقلي :** فالاستنباط يدور في ذهن الباحث بعيدا عن الواقع المعاش، لا يحتاج إلى التجربة، للتأكد من صحة الظاهرة أو الواقعة موضوع الدراسة.

**2-المنهج الاستنباطي منهج منطقي :** لأنه ينتقل من المبادئ العامة والنتائج التي تقوم على البديهيات و المسلمات العلمية، إلى الجزيئات و إلى الاستنتاجات الفردية.

***خطوات المنهج الاستنباطي[14]**

يمر المنهج الاستنباطي بثلاث خطوات :

**1-المقدمة المنطقية الكبرى (المبدأ العام) :** مثلا لدينا مبدأ عام في قانون الشركات ينص: كل الشركات التجارية التي تطبق مبدأ حرية المنافسة، تتمتع بقدرة تنافسية عالية.

---

[13] حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص.66.

[14] Maawsou3a.blogspot.com/2015/…/blog-post_833.

**2-المقدمة المنطقية الصغرى (المبدأ الخاص) :** الشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة " البشرى"، تطبق مبدأ حرية المنافسة.

**3-النتيجة :** إذن الشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة " البشرى"، تتمتع بقدرة تنافسية عالية.

بالتالي، يتم التوصل إلى النتيجة عن طريق سلسلة من المقارنات و القياسات و الربط المنطقي بين المقدمتين.